

## الشروط والأحكام العامة

تعتبر الشروط والأحكام العامة التالية ("**الشروط والأحكام العامة**") جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية المبرمة بين الفريقين ويتوجب قراءتهما معاً وكما قد يتم تعديلها من وقت لآخر. وفي حال تعارض النصين، فإن هذه الشروط والأحكام تسود.

لغايات هذه الشروط والأحكام العامة، يقصد بـ "**الشركة**": الشركة المتكاملة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال و/أو أي طرف آخر يقدم الخدمات نيابةً عنها حسب واقع الحال.

1. تمنح الشركة (أو من تفوضه) الصلاحية المطلقة وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع و/أو النقص بإرسال بيانات العميل المفصلة بنموذج الاشتراك إلى البدالة الوطنية لغايات تسجيله بالخدمة ولغايات فتح حساب المحفظة الإلكترونية وفقاً للتشريعات النافذة، على أن تقوم الشركة بتبليغ العميل على رقم الهاتف المرتبط بالخدمة ("**الرقم**") في حال نجاح عملية التسجيل كي يقوم العميل بتنفيذ الخدمة.
2. في حال قيام العميل بالتسجيل في نظام البدالة الوطنية كليك فإنه يوافق ضمناً على السماح بإظهار بياناته ( إسمه الكامل و /أو رقم حسابه و/أو إسم مقدم الخدمة الخاص به ) لمنشئ الحوالة سواء كان من عملاء دينارك أو من عملاء الشركات الأخرى أو البنوك المشاركة بنظام البدالة الوطنية كليك ، حيث أن جميع معلوماتك ستكون متاحة لدى جميع قنوات الدفع الخاصة بالمشاركين على نظام البدالة الوطنية كليك وبذلك ستكون جميع الأطراف المشاركة بالبدالة الوطنية كليك والذين يملكون حسابات بمختلف الشركات والبنوك المشاركة بنظام البدالة الوطنية كليك قادرة على الإستعلام عن إسمك وجميع معلوماتك من خلال التطبيق عند القيام بعملية التحويل المالي .
3. تقوم الشركة بفتح المحفظة الإلكترونية وربطها بالرقم و ثم شحنها بالمبلغ الذي تم الحصول عليه من قبل العميل لغايات إضافة هذا المبلغ كنفود إلكترونية بالمحفظة .
4. عند تفعيل الخدمة يصبح العميل مشترك بالخدمة ويصبح صاحب المحفظة الإلكترونية المربوطة بحيث يكون بإمكانه تحويل الأموال من وإلى المحفظة الإلكترونية الخاص به من خلال البدالة الوطنية كليك .
5. يقر العميل بأنه عند تفعيل محفظته وقيامه بإنشاء كلمة مرور ورقم سري خاص به بأنه سيحافظ على سرية معلوماته ولن يقوم بمشاركة معلوماته مع أي جهة وفي حال قم بمشاركة هذه المعلومات معلوماته مع أي جهة أو أي شخص فإنه بذلك يوافق على إبراء الشركة والشركات التابعة لها وموظفيها ومساهميها ومديريها ضد أي خسارة أو ضرر ناتج عن مشاركته لهذه المعلومات .
6. من خلال تطبيق دينارك المحفظة الإلكترونية وباستخدام خدمة التحويل المالي فإنه يمكن للعميل (أ) إرسال حوالات من المحفظة الإلكترونية الخاصة به إلى جميع العملاء لدى الأعضاء المشاركين بنظام البدالة الوطنية كليك سواء كانوا شركات أو بنوك ، وكما ويمكن للعميل ( ب ) إستلام حوالات من جميع العملاء لدى الأعضاء المشاركين بنظام البدالة الوطنية كليك سواء كانوا شركات أو بنوك .
7. من خلال استخدام الخدمة، يمكن للعميل القيام بالحوالات المشار إليها في الفقرة 6 أعلاه من خلال تطبيق دينارك .
8. تكون كافة الحوالات بالدينار الاردني فقط وضمن نطاق المملكة الأردنية الهاشمية فقط.
9. يلتزم العميل بشحن المحفظة الإلكترونية برصيد كاف لغايات استخدام الخدمات المتاحة بالتطبيق .



10. يمكن للعميل تعبئة المحفظة الإلكترونية الخاصة به عن طريق الإيداع المباشر من الفرع ، أو من خلال وكلاء دينارك المعتمدين ، أي فواتيركم ، الحوالات الواردة عن طريق عملاء الأعضاء المشاركين بالبدالة الوطنية كليك سواء كانوا شركات أو بينوك .
11. يقر العميل بأن من الممكن أن يتم رفض تنفيذ أي حركة أو حوالة بسبب عطل تقني أو عطل آخر خارج عن سيطرة الشركة ويشمل ذلك عدم قيد الحركات من الأساس، وبناءً على ذلك فإن العميل يوافق على إبراء الشركة والشركات التابعة لها وموظفيها ومساهميها ومديريها ضد أي خسارة أو ضرر ناتج عن أي عطل مثل ذلك.
12. يلتزم العميل بإشعار الشركة خطياً أو بأحد الطرق المعتمدة لدى الشركة حسب سياساتها على الفور في حال التنازل عن رقم الهاتف المملوك له لشخص آخر أو في حال فقدانه الرقم أو تغييره وفي حال تخلف العميل عن ذلك لا تكون الشركة مسؤولة عن المحفظة الإلكترونية المربوطة بالرقم أو عن الرصيد المشحون فيها.
13. تعتبر المحفظة الإلكترونية جامدة في حال لم يتم إجراء أي حركة مالية عليها لمدة سنة واحدة أو أكثر ، شريطة أن تلتزم الشركة بإشعار العميل على عنوانه المتوفر لدى الشركة بإحدى الطرق المعتمدة حسب سياسة الشركة بأن محفظته الإلكترونية ستعتبر جامدة قبل شهر على الأقل من انتهاء المدة المنصوص عليها أعلاه .
14. يوافق العميل على تقاضي الشركة 1 دينار شهرياً كعمولة حساب جامد ، وفي حال أصبح رصيد المحفظة صفر ( 0 ) بعد عمليات الخصم لعمولات الحسابات الجامدة يحق للشركة إغلاق المحفظة مباشرة .
15. يقر العميل و يوافق بأن للشركة الحق وبعد اعلامه بأن محفظته تم تجميدها بتزويد البنك المركزي الأردني بجميع المعلومات عن محفظته وبأنها أصبحت جامدة كما وللشركة الحق بقيد جميع الوحدات النقدية الإلكترونية المتوفرة بالمحفظة والتي لم يتم عليها أي حركات مالية لمدة عام لصالح حساب التأمينات لدى البنك المركزي الأردني وفقاً للتشريعات النافذة بهذا الخصوص والصاره عن البنك المركزي الاردني .
16. يحق للعميل طوال فترة التعاقد وفي اي وقت ارسال اي شكوى / اقتراحات الى دائرة شكوى العملاء الخاصه بالشركة / او الاتصال على الرقم الخاص بدائرة شكوى العملاء حيث أن هذه الخدمة مجانية و لا تحمل العميل أي عمولات أو رسوم .
17. وفي حال واجهت العميل أي مشكلة بخصوص الخدمة المقدمة من شركة دينارك فيرجى توجيه العميل بالتواصل فوراً مع دائرة خدمة العملاء على الرقم 0795087460 وبالواتساب على الرقم 0770413116 وفي حال عدم الرضى فيرجى التواصل مع دائرة شكوى العملاء ، كما يمكنه التواصل مع البنك المركزي الاردني على الرقم 06-4630301 في حال عدم تقبل العميل الحل الذي تلقاه من دائرة شكوى العملاء .
18. يحق للعميل الاعتراض على حركات الاحتيايل التي قد تتم على محفظته على أن لا تتجاوز عدد حركات الاعتراض خمسة عشر حركه لدى نفس التاجر، كما يحق للعميل الاعتراض على الحركات التي تمت على محفظته بفترة لا تزيد عن 120 يوم من تاريخ الحركة لاسباب منها : سوء الخدمة المقدمه من التاجر ، خطأ في قيمة الحركه ، عدم الحصول على الخدمة ، او أية اسباب أخرى ويتم النظر بالاعتراض ضمن البيانات و الوثائق المتوفرة ليتم البت في أحقية الاعتراض ام لا.
19. يوافق العميل على تفويض الشركة تفويضاً عاماً مطلقاً وغير قابل للنقض للقيام بقيد قيمة اي حركة منفذة على حسابه لدى الشركة.
20. يقر العميل ويوافق بأنه يحق للشركة بعد اعلام العميل خطياً على العنوان المبين في النموذج وعقد الاشتراك وفي حال ان وجد اي سبب او اخلال متقبل من العميل بايقاف / او الغاء تقديم الخدمة في اي وقت يشاء ودون ان يرتب على الشركة اية مسؤولية قانونية او تعاقدية بأي شكل من الاشكال .



21. تلتزم الشركة ببذل العناية الواجبة والتدابير الاحترازية لضمان امن و سرية معلومات العميل ولتقديم الخدمة بما يتوافق مع التشريعات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية وأية تعليمات صادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص .
  22. تخضع حركات الدفع بواسطة الهاتف النقال للعمولات المحددة على الموقع الإلكتروني للشركة كما وتلتزم الشركة بإعلام العميل بأي تغيرات تطرأ على العمولات بالوسائل المتاحة .
  23. يقر العميل ويوافق على قيام الشركة بتقاضي العمولة المستحقة للشركة من العميل بنسبة عن كل عملية أو حركة منفذة يقوم بها العميل .
  24. يقر ويوافق العميل بأن للشركة الحق وفي جميع الأوقات بتعديل الشروط والأحكام المتعلقة بالخدمة كما وأنه يقر ويوافق على أنه في حال تعديل الأسعار أو العمولات من قبل الشركة ، فإن الأسعار والعمولات المعدلة من قبل الشركة ستطبق بعد 30 يوم من تاريخ الإعلان عن التعديل ، كما ويحق للعميل الإنسحاب أو انهاء التعاقد في حال لم يوافق على التعديل الذي تم على العمولات خلال 30يوم من اعلان العمولات الجديدة .
  25. يحق للعميل إنهاء عقد التعامل في أي وقت يشاء شرط إعلام الشركة بذلك وعلى الشركة القيام بتسييل القيمة النقدية المخزنة بالمحفظة من خلال فرع الشركة أو توجيه العميل لتسيلها من خلال لائحة الوكلاء المنشورة على الموقع الإلكتروني ، وإلغاء جميع الإلتزامات المترتبة على العميل نتيجة لهذا العقد وتقديم إشعار ورقي أو إلكتروني بخصوص إنهاء العقد .
  26. يقر العميل بأن الشركة تحتفظ بحقها في رفض طلب فتح حساب المحفظة الإلكترونية أو تعليق أو إغلاق حساب المحفظة الإلكترونية في أي وقت ووفقاً لتقدير الشركة وحدها في أي من الحالات التالية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر 1. إذا أخفق العميل في الوفاء بأي من متطلبات الشركة 2. إذا خالف العميل أيًا من القوانين والانظمة المعمول بها. 3. إذا خالف العميل أيًا من شروط وأحكام عقد الاشتراك بالخدمة 4. تنفيذاً لأوامر أو طلب من جهة قضائية أو أمنية أو رسمية 5. في حال قام العميل باستخدام المحفظة الشخصية لغايات تجارية ، وفي جميع الاحوال فإن الشركة غير مسؤولة عن تعويض العميل عن أي ضرر مباشر ناتج عن إغلاق/أو تعليق حساب العميل لاي سبب كان .
  27. في حال وفاة العميل فإن للشركة الحق بتجميد الأموال المتوفرة بالمحفظة الإلكترونية وإيقاف العمل بها كما وأنها تؤول للورثة الشرعيين وحسب الإجراءات المعمول بها في الشركة .
  28. من المتفق عليه بين الطرفين أنه يحق للشركة فسخ العقد مباشرة في حال عدم تمكن الشركة من إستكمال إجراءات العناية الواجبة الواردة بالتعليمات النافذة والصادرة عن البنك المركزي الأردني بشأن المستفيد .
  29. تطبق الشروط والأحكام أدناه في حال رغبة العميل بالاشتراك بخدمة البطاقة المرتبطة بالمحفظة الإلكترونية وإصدار بطاقة سنداً للأحكام والشروط التالية بعد أن إطلع و وافق عليها :
- يلتزم العميل بالحفاظ على البطاقة و البيانات الخاصة بها و يعتبر مسؤولاً عن أي استعمال غير مشروع للبطاقة وعن الإهمال باستعمال البطاقة، ويتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن ذلك مع حق مقدم الخدمة المطلق بإلغاء البطاقة دون الرجوع إلى العميل وتبليغ الجهات الأمنية والقضائية بذلك .
  - يقر حامل البطاقة بمعرفته بطبيعة التعامل بالبطاقة والإجراءات الواجب اتباعها في استخدام البطاقة .
  - يفوض حامل البطاقة مقدم الخدمة باعتماد أي جهة يختارها مقدم الخدمة لغايات توثيق المعاملات التي تتم على البطاقة .
  - في حال فقدان البطاقة أو تلفها أو وجود أي صعوبات، يرجى إعلام مقدم الخدمة فوراً على الهاتف الخاص بخدمة العملاء.
  - لا يجوز لحامل البطاقة استعمال البطاقة إلا في حدود السقوف المتاحة .
  - يقر حامل البطاقة بإعفاء مقدم الخدمة من أي مسؤولية مهما كانت تنشأ بسبب رفض أي شخص اعتباري التعامل بالبطاقة، ولا يتحمل مقدم الخدمة أي مسؤولية عن أي عيب أو نقص في البضائع والخدمات التي



يحصل عليها حامل البطاقة بالبطاقة، كما لا يتحمل مقدم الخدمة أية مسؤولية عن نوع الخدمات أو البضائع المشتراة على البطاقة .

- يقر حامل البطاقة بأن دفاتر مقدم الخدمة وقبوده وسجلاته بينة قاطعة لإثبات المبالغ المدفوعة على البطاقة.
- يوافق حامل البطاقة على أن يتحمل كامل المدفوعات على البطاقة بأي عملة أجنبية أو بالدينار الأردني مضافاً إليها أي مصاريف أو عمولات أو فروقات تحويل وفقاً لأسعار الصرف في ذلك اليوم.
- تنتهي أغراض البطاقة بانتهاء صلاحيتها المطبوعة أو المبينة على البطاقة، و/أو إغلاق حساب المحفظة الإلكترونية المرتبطة به .
- يتقاضى مقدم الخدمة رسماً معلناً يحدده مقابل إصدار البطاقة / بدل فاقد / تجديد البطاقة / بدل تالف و/أو الاعتراض على أي حركة منفذة على البطاقة أو تغيير رقم سري .
- تطبق السقوف المحددة من مدير النظام أو ما تراه الشركة/مقدم الخدمة مناسباً على الحركات المالية للبطاقة.
- يفوض العميل مقدم الخدمة تفويضاً مطلقاً وغير قابل للنقض بقيد قيمة أي حركة منفذة من خلال البطاقة المرتبطة بمحفظته الإلكترونية على حساب المحفظة الإلكترونية المرتبطة به .
- يفوض العميل مقدم الخدمة بموجب هذا السند بأن يقوم باتخاذ أي اجراءات يراها مناسبة و/أو ضرورية لغايات تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المحلية والدولية الخاصة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .
- يحق للعميل الاعتراض على حركات الاحتيايل التي قد تتم على بطاقته على أن لا تتجاوز عدد حركات الاعتراض خمسة عشر حركه لدى نفس التاجر، كما يحق للعميل الاعتراض على الحركات التي تمت على بطاقته بفترة لا تزيد عن 120 يوم من تاريخ الحركة لاسباب منها : سوء الخدمه المقدمه من التاجر ، خطأ في قيمة الحركة ، عدم الحصول على الخدمه ، او أية اسباب أخرى ويتم النظر بالاعتراض ضمن البيانات و الوثائق المتوفرة ليتم البت في احقية الاعتراض ام لا.
- تبلغ كلفة الاعتراض على الحركات المالية خمسة (5) دنانير و لكل حالة على حدى و يتم خصمها من محفظة صاحب الاعتراض و يتم استردادها في حال ثبت صحة الاعتراض، و يعتبر طلب الاعتراض بمثابة تفويض مسبق من صاحب البطاقة المقدم الخدمة بتحصيل رسوم الاعتراض من المحفظة، كما يلتزم صاحب الاعتراض بتوفير مبلغ رسم الاعتراض بالمحفظة و بخلاف ذلك لا يعتبر طلب الاعتراض نافذ .
- يتم الرد على الاعتراض بمدة لا تتجاوز ال 45 يوماً من تاريخ استكمال اجراءات الاعتراض و يتم اعلام العميل بنتائج الاعتراض هاتفياً و/او برسالة نصية على العنوان المسجل لدى الشركة.

لقد اطلعت على أحكام وشروط إصدار البطاقة المطبقة لدى مقدم الخدمة والواردة في هذا الطلب واستوعبت جميع ما ورد فيها، وتعتبر موافقتي على هذا الطلب إقراراً مني بالاستيعاب والاستلام والموافقة على ما ورد فيها، دون الإخلال بحق مقدم الخدمة في تعديل جميع هذه الأحكام والشروط و/أو أي جزءاً منها في أي وقت من الأوقات، وأعتبر التعديل نافذاً بحقي لدى إشعاري به خطياً على عنواني لديكم أو على الموقع الإلكتروني للشركة، هذا و يتم التعامل مع هذه الوثيقة كجزء لا يتجزأ عن اتفاقية فتح حساب المحفظة و بنفس الشروط و الاحكام و الموافقة عليها ولا يلغى اي اتفاقية اخرى مبرمة مع الشركة .